

أوبك تواجه اختباراً قاسياً بانخفاض أسعار النفط المستتمر

ترجمة: فضيلة يزل

في بداية العام، شعر منتجو أوبك بالقلق للنمو الاقتصادي الشديد وكثرة التجهيزات النفطية التي تحتفظ بأسعار النفط مرتفعة. فعندما تجاوز سعر النفط ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، انخى رئيس المنتجين باللوم على المضاربين حيث قال، ليس هناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به أوبك. لكن حدث بعدها انخفاض شديد، وبسبب هذا الانخفاض سيطر الذعر على جميع المنتجين. فأسعار النفط انخفضت الى النصف منذ تموز الماضي، وقد أنهلت سرعة حدوث هذا الإنخفاض الحكومات النفطية الغنية التي رعت حساباتها على اساس أسعاره الباهظة وبينما يواصل الاقتصاد العالمي حالة التدهور أو الضعف، تواجه الدول المصدرة للنفط اختبارها الصعب هذا العام.

فمشكلة مصدري النفط التي من أجلها سيعقدون جلسة طارئة في فينا تحاول إيجاد حل لوقف انخفاض الأسعار في حين ينخفض استهلاك النفط في سوق الدول الصناعية وحتى الاقتصاد الصيني الذي ظل لفترة طويلة هو المحرك الأكبر لتنامي الطلب على النفط يبدو غير مكثرأ للآزمة.

ان أغلب المحللين يتوقعون ان تعلن مجموعة الدول المصدرة للنفط عن انخفاض انتاجها في الأقل مليون برميل يوميا، والتي قد تكون أكثر من ١٪ من نسبة انتاج

النفط العالمي. وقد قال شكيب خليل رئيس مجموعة أوبك ان انخفاض الصادر كان «واضحاً، كما أوضح ان المجموعة قد تواجه في الغالب تعديلات أخرى على صادراتها في الأشهر القادمة.

كما قال بعض المحللين؛ ان الأحداث تبين ان أوبك ستواجه وقتاً عصيباً كي ترفع الأسعار في وقت يتباطئ فيه استهلاك النفط والعالم يتأرجح على حافة كساد عالمي. وقد حذر بعض الخبراء من ان تقوم الدول المنتجة بتقليل ضخ النفط الى الأسواق بكميات كبيرة، فزيد سوء الأزمة الاقتصادية العالمية. وقال جان استوارد احد اقتصادي الطاقة: «ان مشكلة دول الأوبك انها لا تعرف ما هي الكمية المطلوب تخفيضها، لذا ستكون المخاطرة التي ستقع فيها اما انها تخفض انتاجها بما يكفي او انها تخفضه بكميات كبيرة، وهذا خيار صعب.

كما قال نوبو تانাকা المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية: «ان نقصا في الإنتاج يمكن ان يضر بالمستهلكين ويؤخر انتعاش الاقتصاد»، وقد يأخذ التباطئ في الإنتاج وقتاً طويلاً». وقد تحدث تانাকা للمراسلين في باريس حيث مقر الوكالة الدولية التي تنصك الدول الصناعية بالاهتمام بزيادة الإنتاج.

استقرت أسعار النفط عند ٨٩، ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد يوم الثلاثاء، وكان الانخفاض بنسبة ٣،٢٦ دولار في قرابة ١٤ شهراً.

عندئذ، ففي عام ٢٠٠٠، تبنى

المنتجون سعراً يقف عند حد ٢٢ دولاراً الى ٢٨ دولاراً، وكيفوا مستويات الإنتاج وفقاً له. كانت الألية غير متكاملة، فشعر الكثير من المنتجين انها تعيقهم، لكنها عملت بشكل أساسي لضمان الاستقرار في الأسواق النفطية.

ومع هذا، الدفاع عن سعر معين يتطلب طاقة احتياطية، لذا يمكن رفع الإنتاج اذا أصبحت الأسعار عالية، وكذلك الالتزام من ناحية أعضاء الأوبك، لكي يخفصوا الإنتاج عندما تهبط الأسعار. تخلت أوبك عن الالتزام بالسعر الذي حددته عندما نصبت طاقتها الاحتياطية في عام ٢٠٠٥، فعمدت بسرعة الى رفع الطلب العالمي على النفط.

مع تباطئ نمو الاستهلاك بحدوة واطلاق المشاريع النفطية الجديدة، أصبح بعض الطاقة وقد قال لورنس إيلغس المحلل في شؤون النفط (إر.بي. مورغان)، في ملاحظته البحثية انه يعتقد ان «الية الالتزام بالسعر تقدم أفضل السبل لأوبك كي تدير السوق في ظل الظروف في الإنتاج ويخلص: ان أوبك لا تريد لأسعارها ان تحذر الى أقل من ٧٠ دولار للبرميل الواحد، بل تريدها في حدود الـ ٨٠ دولار تقريباً.

ان مجموعة المنتجين التي تسبجر على نحو ٤٠٪ من صادرات النفط العالمية، وجدت من الصعب، في الماضي، ان يلتزم جميع اعضائها بتخفيضات الإنتاج. وعندما تنخفض الأسعار يكون لدى المنتجين حافزاً لزيادة انتاجهم وبالتالي

زيادة إيراداتهم، متجاوزين الألتزام بالحصص التي تحددها الأوبك. يدرك المنتجون ان ارتفاع الأسعار يشكل مخاطرة بالنسبة للاقتصاد العالمي. فينخفض عادة استهلاك النفط بشدة في الدول النامية، وعندها تنامي المخاطرة فيتباطئ الطلب على النفط حتى في الدول المتطورة النامية بسرعة.

لقد قلل الباحثون في الأوبك من حدة توقعاتهم التي تتعلق بالطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة المالية. إذ ان أوبك تتوقع ان يرتفع الطلب العالمي الى ٨٦.٥ مليون برميل يوميا هذا العام، الى ٨٦.٥ مليون برميل يوميا. بالنسبة لعدد كبير من المحللين ظلت هذه التوقعات متفائلة جداً. وعدد كبير من الخبراء المستقلين يقولون الآن يعتقدون ان استهلاك النفط العالمي يمكن ان ينخفض هذا العام، وأول مرة منذ ١٩٩٣.

وقد قال الباحثون في مركز دراسات الطاقة العالمية، المجموعة الاستشارية في لندن التي اسسها الشيخ أحمد زكي يمانى، وزير النفط السعودي سابقاً: «سيكون تصل هذا العام الى ١ تيرليون دولار. ولا يتأثر كل منتجي النفط بانخفاض الأسعار بالطريقة نفسها، فإيران وفنزويلا، في سبيل المثال، تحتاج الي ان يكون سعر النفط ٩٥ دولاراً للبرميل الواحد لتحقيق الموازنة في ميزانيتها، وفقاً لتقييمات مختلفة. وقالت كلاً من نيجيريا والعراق مؤخراً انهما سيخفضان ميزانيتها للسنة القادمة بسبب انخفاض الأسعار.

حصلت المجموعة التي تتشكل من ١٣ عضواً على ٧٣٠ بليون دولار من صادرات النفط والغاز في العام الماضي، أي انها أعلى بنسبة ١٢٪ من إيرادات العام الذي سبقه، وقد تصل هذا العام الى ١ تيرليون دولار. ولا يتأثر كل منتجي النفط بانخفاض الأسعار بالطريقة نفسها، فإيران وفنزويلا، في سبيل المثال، تحتاج الي ان يكون سعر النفط ٩٥ دولاراً للبرميل الواحد لتحقيق الموازنة في ميزانيتها، وفقاً لتقييمات مختلفة. وقالت كلاً من نيجيريا والعراق مؤخراً انهما سيخفضان ميزانيتها للسنة القادمة بسبب انخفاض الأسعار.

وقد كان وزير النفط الإيراني غولام حسين نوزاري، من بين أكثر المؤيدين لتقليل الإنتاج، موضحاً انه على أوبك ان تقلل انتاجها بمقدار ٢،٥ مليون برميل في اليوم الواحد. وقد قال للمراسلين في طهران: «ان عصر النفط الرخيص قد انتهى». لقد جاءت تصريحات الوزير الإيراني مماثلة لتصريحات روسيا وقطر التي كانت تناقش مسألة تشكيل مجموعة تشبه أوبك لصادرات الغاز الطبيعي. إذ ان هذه الدول الثلاث يوجد أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، وستشكل «مخزناً ثنائياً كبيراً للغاز»، وفقاً للأليكسي ميلير، الرئيس التنفيذي لمجموعة

غازبروم، المؤسسة الروسية التي تملك ناقلة الغاز الطبيعي العملاقة. ان منتجي النفط المحافظين تحالفو مع الولايات المتحدة، ومنهم السعودية، التي ترى ان هبوط الأسعار كان كبيراً. ففي غياب تحديد سعر رسمي، يقدر خبراء السعودية احتياج المملكة للنفط من ٥٠ ٥٥ دولار للبرميل الواحد لموازنة مصروفاتها. وقد يعتبر نقص الإنتاج انعطافاً كبيراً بالنسبة للسعوديين، الذين يضخون حالياً النفط الى أقصى حد وكانوا ملتزمين لرؤية أسعار النفط تنخفض الى أقل من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد. بعيداً عن مجموعة أوبك، المنتجون



مثل روسيا يخشون أيضاً ان تطول فترة انخفاض الأسعار. فقد بعثت الحكومة الروسية وقدأ رفيع المستوى كي يحضر اجتماع أوبك كمرافقين، في إشارة الى ان موسكو تتربح الموقف بقلق.

قال لورنس غولدستين، اقتصادي الطاقة: «سيكون على أوبك التصرف كاتحاد للمنتجين أول مرة منذ ٦ سنوات، فهم يريدون استقرار الأسواق، والمشكلة هي انهم لم يكونوا حقيقة مؤثرين كاتحاد. لكنهم يحسنون التصرف في إدارة الأزمات، وهذه تعتبر أزمة بالنسبة لهم».

هيرالد تريبيون

ذات طبيعة سرية

عقود جديدة لشركات الحماية الأمنية في العراق

ترجمة : نجاح الجبيلي

حصلت ٣١٠ شركة حماية أمنية من أنحاء العالم على عقود من وكالات أمريكية لحماية المسؤولين الأمريكيين والعراقيين والمسكرات والموابك وبقية الأمناء الأخرى في العراق منذ عام ٢٠٠٣ حسب إحصائية شاملة ذات طبيعة سرية وتنظم أسبوعياً الدور الذي أمته الشركات الأمنية في النزاع.

وصدر تقرير عن وكالة الأشراف التابعة للحكومة الأمريكية إضافة إلى قواعد معلومات عديدة مستقلة للحكومة الأمريكية لجميع شركات الحماية الأمنية في العراق التي يجري تمويلها من الأموال الأمريكية. وقد جمع المحققون معلومات من قوائم فريدة في البنتاغون وقسم الدولة والوكالة الأمريكية للتطوير العلمي إضافة إلى قواعد معلومات عديدة مستقلة للحكومة الأمريكية تتبع المشتريات والمتقادين. وحذرت الوكالات المحققين بأنها لا تعتقد بأن تلك الخرائز من المعلومات دقيقة جداً.

وفي الواقع إن البنتاغون قد ناقش بعضاً من نتائج التحقيق تلك التي توصلت إليها المفتشية العامة وقال أنه يمكن أن يؤكد وجود ٧٧ فقط من القويد التي تشمل على ٥،٣ بليون دولار في العقود. لكن باستعمال التداخل وقواعد المعلومات غير الخفية يقول المحققون بأنهم حدودوا في الأقل ٢٢٣ شركة أخرى تقاسم ٦٢٦ مليون دولار في أعمال أخرى للحراس والمرافقين وأعمال أقل خطراً مثل حماية الكومبيوتر.

ويشير التقرير: لأن كل قواعد المعلومات ناقصة، فمن المحتمل أن تزداد تخمينات اعداد شركات الحماية والمبالغ التي صرفت على عقودها. ولم يتمكن عدد من الشركات التي نتجها الشركة مأوفة نيويورك تايمز بأنها تسلمت عقوداً للحماية في

وجنوبي الجدول الصالي، الذي يعد أوسع من الجداول التي تم الكشف عنها سابقاً، على أسماء بعض شركات الحماية الأمنية المألوفة مثل «بلاك ووتر» و«داني كورب» والمئات من الشركات الغامضة من بلدان مختلفة بعيدة مثل أوغندا والفلبين وقبرص ورومانيا وجمهورية التشيك.

وتحتوي القائمة على شركة أمريكية تدعى «أغليتي لوجستيس» التي ظهر اسمها على السطح في تحقيق فيدرالي بشأن سرية خاطئة في العراق وقد أنكرت الشركة هذه المخالفة.

وكانت شركة أخرى هي «كستر باتلز» قد دفعت أوقفت مؤخراً من تسلم عقود «قسم الدفاع» بعد مزاعم بارتكاب أعمال محظورة.

وهناك أيضاً في القائمة شركة ألمانية هي «توفور»، والمعروفة بتجهيز القواعد في العراق بالراحض المتكاملة ويحتوي موقع شركة أمريكية أخرى على الإنترنت في القائمة هي «باراتوس» و«دايدروتكس» على مدونة كتبها أحد موظفيها الأمنيين في العراق ويبيد فيها عدوانية غير حساسة كاملة للمسلمين إضافة إلى صورة صريحة جداً لمعتقدين أميين عراقيين تعرضوا للابتزاز والذين كما يظهر أنهم يعملون للشركة.

إن التقرير الذي أصدرته المفتشية العامة لإعادة بناء العراق، وهي وكالة فيدرالية مستقلة، يصور التعديلات التي من المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة إذا ما فقد المتعاقدون الأمنيون حصانهم من المقاضاة حسب القانون العراقي، كما هو متوقع نتيجة اتفاق أممي جرى التفاوض عليه مع الحكومة العراقية، وحتى مع وجود تلك الحصانة فإن الأعمال التي ترتكبها الشركات الأمنية الخاصة كان لها تأثير متكرر في القوات الأمريكية والعمل الدبلوماسي في العراق.

فمثلاً: كلا الأمرين تعقد حين فتح موكب أمن تابع لشركة بلاك ووتر للعامل على مدينتين عراقيين في ساحة بوسط بغداد في أيلول عام ٢٠٠٧ وقد قتل في الحادث ١٧ عراقياً ووصفت الشركة الحادث كون استعمالاً قانونياً للقوة بينما دعت الحكومة العراقية بدالقت المدعى.

ونتيجة لحادثة إطلاق النار من شركة بلاك ووتر انتشرت عدم الثقة الكاملة بشركات الأمن الغربية

العراق. ويقول ديفيد ويسترت نائب رئيس شركة (أم في أم)، وهي شركة أمنية أمريكية تحتل المرتبة السادس عشر في العراق – نحو ٣٨ مليون دولار لـ ٢١ عقداً للحماية في البنتاغون –: «لا نستطيع أن نؤكد الأعداد العشرين في القعة».

ربما الوجه الدنض في هذه القائمة هو تنوع أنماط الشركات المدرجة، وفرة وكثافة أكثر اختلافاً مما كانت سابقاً تسمى «بوليك ويراهاوسك كومبني» معروفة على نطاق واسع كونها عملاقة في تجارة تجهيز الطعام وبقية التجهيزات الأخرى للقوات في العراق.

وكما أوضح تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» في أيلول فإن الشركات هي في مركز تحقيق بخصوص تسعير خاطئ وقضايا أخرى تتعلق بشركات عديدة ومكاتب عقود في العراق والكويك. وقد أنكرت الشركة بقوة حصول مثل هذه الخروق. لكن من العجيب إن التقرير الجديد يدرج شركة «أغليتي» كونها تسلمت مبلغ ١٨٣ مليون دولار في ٢٣ عقداً للحماية من قسم الدفاع. وفي يوم الثلاثاء الأرقام عدا أن العقود التي من المحتمل أن شركة «ثريت منجمت غروب»، وهي شركة فريدة مخصصة في الحماية، هي التي فازت بها وليس شركة أغليتي.

وأشار مسؤول في شركة «باراتوس» إلى عدم الاستجابة المباشرة لطلب عن طريق البريد الإلكتروني للتعليق بشأن المسألة من مسؤولي الشركات الأخرى التي من الواضح أنها تتركز في الشرق الأوسط.

ولم يتوضح من موقع شركة «توفور»، الألمانية، المكان الذي ترسل إليه الطلبات للتعليق على عقود الحماية، والمرافق الصحية المنقلة التي نتجها الشركة مأوفة في قواعد القوات الأمريكية في العراق.

عن النيويورك تايمز

من الواضح أن الرئيس المنتخب باراك أوباما سوف يقدم للعالم صورة مختلفة تماما عن الولايات المتحدة، ولكن... هل يستطيع تغيير السياسة الخارجية

سيستطيع تغيير السياسة الخارجية التي يتبعها الرئيس كرتيس، فمن ناحية، شدد أوباما مرارا وتكرارا على أهمية تعديل الأطراف والالتزام

الدبلوماسي مع بقية أنحاء العالم بما يشمل على المدى الطويل، بلدان غربية للولايات المتحدة كإيران وكوبا وكوريا الشمالية، ولك في وجه المعايير الأحادية والعسكرية التي اتبعتها الرئيس جورج بوش.

ولكن من ناحية أخرى، ينتمي غالبية مستشاريه إلى إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون الذي عمل بنظريته الخاصة به، نظرية التدخل الليبرالي، بما تضمنت حصر دور الولايات المتحدة في البلقان والسودان والعراق، والتردد في الضغط على معاهدة حظر التجارب النووية أو بروتوكول روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية، أو تعديل مفهوم منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا لتعزير بنودها الخاصة بحقوق العاملين وحماية البيئة.

ثم إن يكون لدى أوباما الكثير من الوقت للاقتصاد الأمريكي غارق في أسوأ أزمة مالية عاشها منذ أزمة الثلاثينيات، ومن التركيز على السياسة الخارجية بالقدر الذي ربما كان يتوقعه منذ شهرين فقط.

أضف إلى ذلك أن الغالبية الساحقة للناخبين قد صفقوا الأوضاع الاقتصادية في مرتبة أعلى من الأولية بالمقارنة بالحرب في العراق أو الإزهاق، مما سيضطره إلى توكيل المزيد من شؤون السياسة الخارجية إلى نائبه جوزيف بايدن ليشراف بدوره على من يتم تعيينه كوزير للخارجية.

وقال راج ميون أستاذ العلاقات الدولية أنه «من المهم جدا لأوباما ان يقدم وجهة مختلفا تصام الاختلاف للولايات المتحدة، لأن أسسنا السياسية في العام، قد أضمحل بصورة هائلة في السنوات الماضية الأخيرة، أيا كان الأمر، فالواقع أن مثل هذه

الصورة الجديدة، مضافا إليها وعود السياسة الخارجية التي بذلها أثناء حملته الانتخابية—بافتراض التزامه بها—قد لا تكفي لضمان حدوث تلك التغيير الجذري الذي يتوقعه الناخبون الذين صوتوا لمصلحة انتخابه كرئيس.

فمن المؤكد أن أوباما سيحسن الأداء في فترة قصيرة نسبيا، وسيؤدي بوعوده بإغلاق سجن غوانتانامو، والانضمام إلى الجهود العالمية لخفض غازات الاحتباس الحراري، وفتح باب الحوار المباشر مع سوريا وإيران، مما سوف يرحب به علماء واشنطن في أوروبا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تقدم الديمقراطية في مجلس النواب، فيلس من المستبعد أن يظهر أوباما القليل من الميل لتبديد رسالة السياسي في قضايا جديدة تتطلب تأييد الحزبين، كالمصادقة على معاهدة حظر التجارب النووية أو بروتوكول روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية، أو تعديل مفهوم منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا لتعزير بنودها الخاصة بحقوق العاملين وحماية البيئة.

فالاقتصاد الأمريكي غارق في أسوأ أزمة مالية عاشها منذ أزمة الثلاثينيات، ومن التركيز على السياسة الخارجية بالقدر الذي ربما كان يتوقعه منذ شهرين فقط.

أضف إلى ذلك أن الغالبية الساحقة للناخبين قد صفقوا الأوضاع الاقتصادية في مرتبة أعلى من الأولية بالمقارنة بالحرب في العراق أو الإزهاق، مما سيضطره إلى توكيل المزيد من شؤون السياسة الخارجية إلى نائبه جوزيف بايدن ليشراف بدوره على من يتم تعيينه كوزير للخارجية.

وقال راج ميون أستاذ العلاقات الدولية أنه «من المهم جدا لأوباما ان يقدم وجهة مختلفا تصام الاختلاف للولايات المتحدة، لأن أسسنا السياسية في العام، قد أضمحل بصورة هائلة في السنوات الماضية الأخيرة، أيا كان الأمر، فالواقع أن مثل هذه

الذي يغلب بين من ينظرون إلى العالم كساحة معركة بين الخير والشر، والغالبين، الذين أحاطوا بالرئيس جورج بوش، و«الواقعيين» الذين أنخرطوا في صفوف الحزب الجمهوري، ومنهم وزير الخارجية السابق كولين باول على سبيل المثال.

فأين موقع الرئيس المنتخب من كل هذه التيارات؟ هذا أمر غامض بالنسبة لكثير من الخبراء السياسيين، لاسيما وأن قضايا السياسة الخارجية قد اخفتت من مداخلته في أثناء الحملة الانتخابية جراء اندلاع الأزمة المالية في منتصف

أيلول. الجادي هو أن أوباما، تماشيا مع التوجهات «التدخلية»، لنائبه جوزيف بايند، قد أيد مطلب فرض حظر التحليق،

أخاديا إذا احتاج الأمر، على مناطق، بعينها في العالم مثل دارفور في السودان، لمنع ما يعرف باسم «الذبحة»، لكن أوباما شدد في الوقت ذاته على أهمية التواصل مع بلدانها مع «الأعداء»، بغض النظر عن سجلهم في مجال حقوق الإنسان، فيما يظهر توجهها أكثر واقعية في السياسة الخارجية.

من الأرجح إن أن يسعي أوباما إلى ضمان التوازن لدى اختيار وزير الدفاع والخارجية، فلو صرح ذلك، لاصبح من المحتمل أن يقع اختيار أوباما على وزير الدفاع الحالي، الجمهوري روبرت غنيس الذي يعزى إليه الكثير من الفضل في توجيه السياسة الأمريكية نحو سمات

أوجه أحادية وطرفا، منذ توليه منصبه منذ عامين. فغنى الرزم من اعتراض جوزيف العلية على نوايا أوباما سحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق في فترة ١٦ شهرا، ووقف مخططات تطوير أنواعا

جديدة من الأسلحة النووية، إلا أن غيتس يعتبر شخصا مرغوبا فيه، لقرائته وخبرته، وكوسيلة أيضا للوفاء بوعده أوباما بتشكيل حكومة شمولية.

لكن أوباما إذا استبعد روبرت غيتس أو رفض هذا الأخير طلب الاستقرار في منصبه، فسوف يكون من المتوقع أن يختار جمهوري واقعي آخر كوزير للخارجية، مع تعيين وزير البحرية في عهد كلينتون، ريتشارد دارنغ منصب وزير الدفاع.

ثم هناك ثلاثة أسماء أخرى مرشحة، وهم عضو لجنة الشؤون الخارجية السناتور ريتشارد لوجار، وسناتور نبراسكا السابق تشك هاغل، والقائد السابق للقيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا الجنرال جيمس جوز، الذي أيد حملة المرشح الجمهوري للرئاسة جون ماكين.

هؤلاء الثلاثة ينتمون بنبات إلى تيار الواقعيين الذين يمثلون إلى مراعاة المزيد من التوازن حيال النزاع العربي-الإسرائيلي، وقدرا أقل من الاستعداد

لشن مواجهة مع إيران. أما في حالة استدار روبرت غيتس في منصبه كوزير للدفاع، فالرجح أن يقع اختيار أوباما على سياسي من حزبه الديمقراطي لتولي وزارة الخارجية.

ويتوقع ستيفن كليمنز، مدير البرنامج الاستراتيجي الأمريكي بمؤسسة أمريكا الجديدة، أن يكون المرشح الأكثر

احتمالا للسيرالي جون كيري مرشح الرئاسة السابق في ٢٠٠٤، وبيل ريتشاردسون سفير كلينتون السابق لدى الأمم المتحدة وحاكم ولاية نيو مكسيكو، وريتشارد هولبروك السفير

لدى الأمم المتحدة تحت رئاسة كلينتون أيضا.

لتحقيق الخير العام. بالنسبة لهم، السعي وراء الخير المهم كان يعني السعي وراء المصلحة الذاتية للفردي، الناخبون ثاروا ضد ذلك في هذه الانتخابات. لكنهم ثاروا أيضا ضد النسخة الديمقراطية التقليدية الضيقة عن الخير العام.

لكن السياسة الجديدة بخصوص الخير العام لا تتعلق فقط بالحكومة والسوق، بل تتعلق بمفهوم جديد للوطنية – أي بمعنى المواطنة. وهذا عمق ما أثارته حملة أوباما، وأكثر ما لاقى الترحيب في خطاباته هو قوله بان كل أمريكي له الحق في دخول الجامعة شرط أن يكون قد أدى فترة من الخدمة – سواء في الجيش أو في خدمة مجتمعه.

لا شيء من هذا سيكون سهلا. لكني اعتقد بأن أهم التغييرات التي ستأتي مع رئاسة أوباما، هي الانفصال عن تاريخنا العنصري قد يكون أصغر هذه التغييرات. هناك الكثير من العمل. الحرب الأهلية انتهت، دعوا إعادة البناء تبدأ.

لوس أنجلوس تايمز

بقي أن نتم المهمة

ترجمة نوال لايقة

إذاً، لقد انتهت الحرب الأهلية الأمريكية في ٤ تشرين الثاني، انتهت بفوز رجل أسود، اسمه باراك حسين أوباما بما يكفي من أصوات الناخبين كي يصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.

الحرب الأهلية التي بدأت في فرجينيا عام ١٨٦١، انتهت بعد مرور ١٤٧ عاما من خلال صندوق الانتخاب في الولاية نفسها. لا شيء يوضح الفصل الأخير من الحرب الأهلية أكثر من حقيقة أن فرجينيا – التي مجدت العبودية– صوتت الآن لمصلحة الديمقراطيين. وبالتالي ضمنت فوز باراك أوباما بالانتخابات ليصبح الرئيس الأمريكي الـ ٤٤.

هذه اللحظة كانت ضرورية، لأنه برغم سن البلاد لقانون الحقوق المدنية، لم يكن من الممكن أن تعتبر بأن الحرب الأهلية انتهت حقا قبل أن تقوم الأغلبية الأمريكية البيض بانتخاب أمريكي – أفريقي لمنصب الرئيس.

هَذَا ما حدث ليلة الثلاثاء وهذا ما يجعلنا نستيقظ اليوم في بلد

مختلف. إن النضال من أجل الحريات المدنية لم ينته بعد، لكننا نبدأ اليوم بداية جديدة. ويعرف كل طفل وكل مواطن وكل مهاجر جديد بأنه بدءا من اليوم أصبح كل شيء ممكن حقا في أمريكا.

كيف تمكن أوباما من تحقيق الفوز؟ من المؤكد أن الأزمة الاقتصادية هي التي ساعدت على إنشاع عدد كاف من البيض بالتصويت لمرشح أسود. ومن المؤكد أن هدوء أوباما وتنظيمه وبراعته اللغويين قد ساعدته. ولكن كثير من المحافظين الذين كانوا يقولون لاستطلاعات الرأي أنهم سيسوتون ماكين، صوتوا لأوباما، رغم أن ذلك يعني فجعهم لضرائب أعلى.

لماذا فعلوا ذلك؟ بعضهم فعل ذلك لأنه شعر بمدى أمل وأبتائله لأوباما، وأرادوا في سرهم أن يشاطروا أولاهم هذه الأمل. وبعضهم فعل ذلك لأنه أراد استعادة أمريكا السابقة، أراد رئيسا يوحد البلاد ويقود بإعادة إبنائها إلى الداخل.

وقد عرفوا انه بعد الأداء الجذمي لإدارة بوش، هناك عواقب